

الإشارات الشخصية في «مجمع البيان في تفسير القرآن»

م.د. أحمد صبر كعبد

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

ahmedsabor@alkadhum - col.edu.iq

المُلخَص:

يسعى البحث إلى عقد مقارنة تداولية للإشارات الشخصية في: «مجمع البيان في تفسير القرآن» وهو من أشهر المدونات في مجاله، وسيعرض البحث أيضاً إلى الاستراتيجيات والآليات التي وظفها الطبرسي للكشف عن مرجعيات الإشارات الشخصية في القرآن الكريم. وتجدر الإشارة إلى أن مباحث المبهات تشغل مساحةً رحبةً في التفاسير، وعلى وجه الخصوص مرجعية الضمير، التي تشكل محطة بحثٍ شاغلة لأذهان المفسرين جميعاً، حتى عُدَّت المعرفة بأحوال الضمير ومرجعياته شرطاً محتماً على المفسر كما سيأتي. ولم تكن عناية التداولين بالضمائر بأقل من عناية المفسرين بها، حيث احتلت مباحث العناصر الإشارية - ولا سيما الشخصية - حيزاً واسعاً في الدرس التداولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الإشارات الشخصية، الضمير، تفسير، مجمع البيان، الطبرسي.

Personal Deixis in «Majma' Al - Bayan Fi Tafsir Al-Quran»

Dr. Ahmed Sabr kaied/ Imam Al-Kadhum College ahmedsabor@alkadhum-col.edu.iq

Abstract:

The research aims to adopt a pragmatics approach to Personal Deixis in «Majma' Al-Bayan Fi Tafsir Al-Quran,» one of the most famous blogs in its field. The research will also present the strategies and mechanisms employed by Al-Tabarsi to uncover the references of Personal Deixis in the Quran. It is worth mentioning that discussions of ambiguities occupy a wide space in Tafsirs, particularly the reference of pronouns, which constitutes an important research topic for all exegetes. As will be discussed, even the knowledge of the conditions of the pronoun and its references is considered an essential requirement for the exegete. The pragmatists' interest in pronouns was not less than the interest of the interpreters in them, as the topics of the indicative elements, especially Personal Deixis, have taken a prominent place in contemporary pragmatics lesson.

Keywords: Personal Deixis, Deixis, Tafsir, Majma' Al-Bayan, Al-Tabarsi.

المُقدِّمة:

لا يساورني الشك في أنَّ إضمار مرجعية بعض الكلمات - أحياناً - في السياق اللفظي القرآني لا يعدُّ قصوراً فيه، بل هي إحدى الاستراتيجيات السائدة في القرآن الكريم، وفائدتها ربط القرآن - بوصفه نصّاً ملفوظاً - بمرجعيات وأحداث واقعية،

ليكون النصُّ القرآنيُّ شاهداً حياً شاخصاً أمام المتلقين، يشاهدون مصاديقه في حياتهم اليومية ويلمسون آثاره في شتى شؤونهم، فضلاً عن ذلك فإنَّ القرآن الكريم بوصفه نصّاً إبداعياً رفيعاً لا يناسبه أن يتقيّد بالمعاني الحرفيّة لكلماته، بحيث تحيل ألفاظه إلى معانيه مباشرة، إذ سيفقد حينها قيمته الإبداعية والجمالية؛ لأنَّ النفس لا تستلذُّ بالمعاني التي يتم تحصيلها بسهولة، بل يجد المتلقي متعةً حين يُعملُ فكره في استنباط لطائف المقاصد الكامنة في ثنايا الكلام، ومن هنا تبارى أربابُ البلاغة والبيان، والمفسرون، والنحويّون، واللّغويّون في سبيل الكشف عن لطائف تلك المعاني القرآنية المكنونة، ومن أبرز أولئك المتنافسين هو الشيخ أمين الإسلام الطبرسيّ الذي وقف إزاء تلك العناصر الإشاريّة طويلاً ووظف شتّى معارفه وعلومه لتعيين مرجعيّاتها في تفسيره الفذّ (مجمع البيان في تفسير القرآن)، وهذا ما دفعني لانتقاء هذا التفسير مدوّنةً لهذا البحث، الذي يقوم على دراسة آراء الطبرسيّ في تحديد مرجعيات تلك العناصر في ضوء مباحث تداوليات الدرجة الأولى (الإشاريّات)، وهي في مجمع البيان غزيرة جداً، فلا يسعها بحثٌ كهذا، فكان لأبْدُ من الاكتفاء ببعضها؛ فقصرْتُ البحثَ على الإشاريّات الشخصية فقط، أملاً منّي في أن أتناول الأخرى (الزمانيّة والمكانيّة) في بحوث قادمة إن شاء الله تعالى.

التعريف بمدوّنة البحث ومؤلفها:

مؤلّف تفسير (مجمع البيان في تفسير القرآن) هو الشيخ أمين الإسلام أبو عليّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ المشهديّ، المولود سنة (470هـ) والمتوفى سنة (548هـ)، وهو مفسّر فقيه محدّث، روى عن الشيخ أبي عليّ بن الشيخ الطوسيّ، وعبد الجبار بن عليّ المقرئ الرازيّ، ومن أبرز تلامذته: ولده رضيّ الدين صاحب كتاب (مكارم الأخلاق)، وابن شهر آشوب، والقطب الراونديّ، وشاذان بن

جبریل القمی، و غیرهم الکثیر. وألّف الطبرسیّ الکثیر من المصنّفات، منها: الآداب الدینیة للخزانة المعینیة، وإعلام الوری بأعلام الهدی، وکتاب الکاف الشاف من کتاب الکشاف، وتفسیر جامع الجوامع، و غیرها الکثیر (الأصبهانی، 1390، ينظر: 357 / 5 - 359).

والإجماعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ أَهَمَّ تصنيف خَلَفَهُ الطبرسيُّ واقتَرَنَ باسمه هو (مجمع البيان في تفسير القرآن)، الذي يقع في عشرة مجلدات، ويُعدُّ من بين أشهر التفسير وأهمها، وإليه يلجأ الدارسون على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، يقول الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر: «إنَّ كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن⁽¹⁾، الذي ألّفه الشيخ العلامة ثقة الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن ابن الفضل الطبرسيّ من علماء القرن السادس الهجريّ، هو كتاب جليل الشأن، غزير العلم، كثير الفوائد حسن الترتيب، لا أحسبني مبالغاً إذا قلت: أنّه في مقدمة كتب التفسير التي تعدُّ مراجع لعلومه وبحوثه، ولقد قرأت في هذا الكتاب كثيراً، ورجعت إليه في مواطن عدّة، فوجدته حلال معضلات، كشّاف مبهمات، ووجدت صاحبه عميق التفكير، عظيم التدبر، متمكناً من علمه، قوياً في أسلوبه وتعبيره، شديد الحرص على أن يجلي للناس كثيراً من المسائل التي يفيدهم علمها» (نسب، 294 - 295)، فقد تميّز تفسير مجمع البيان بدقّة الترتيب والتنظيم والتبويب، ولعلّ هذه المنهجية الدقيقة هي من أبرز عوامل شهرته وانتشاره. ومنهجه قائمٌ في الغالب على ذكر «اسم السورة، ومكان نزولها، وعدد آياتها في العنوان، وبعد ذلك حين الشروع ينقل الآراء المختلفة في مكان نزولها وعدد آياتها، وإذا كان هناك أسماء آخر للسورة، يذكرها ويوضح تناسبها، فيأتي بروايات في فضل السورة لتلاوتها وخواصها، وبعد هذه الأمور التي

(1) هذه تسميةٌ أخرى للتفسير.

تعد مقدمة لتفسير السورة، يذكر آية أو مجموعة من الآيات المناسبة لها، وعادة يأتي بسبعة عناوين: القراءة، حجة القراءات المختلفة، اللغة، الإعراب، النزول، النظم وارتباطها بالآيات الأخرى، معنى الآيات وتفسيرها» (نسب، 2010: 304).

الإشاريّات: مفهومها وآفاقها:

ترجع أصول النظرية الإشاريّة في البحث اللسانيّ الغربيّ إلى جذور فلسفيّة، وتعتمد عليها في كثيرٍ من مصطلحاتها ومفاهيمها، وقد واجهت النظرية الإشاريّة رفضاً شديداً من لدن أصحاب المدرسة السلوكيّة، الذين سعوا إلى إخضاع اللغة إلى الملاحظة المباشرة، وأبعدوا عن الدراسات اللسانية كلّ ما هو خاضع للتجربة، مما أدى إلى التقليل من قيمة البحث في الإشاريّات حقبة طويلة من الزمن؛ لكنّها عادت وفرضت نفسها من جديد بعد إخفاق السلوكيين في معالجة الكثير من المشاكل المتعلقة بالمعنى (علي، 2007، ينظر: 90).

والإشاريّات مفهومٌ لسانيٌّ تداوليٌّ يشمل العناصر اللغويّة التي تحيل على المقام بصورة مباشرة، من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمان أو المكان الذي تنجز فيه الملفوظات، فالعناصر الإشاريّة كأسماء الإشارة والضمائر وأظرف الزمان والمكان وغيرها، تعدّ من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي؛ لأنّها خالية من أي معنى في ذاتها (الزناد، ينظر: 80)، (الشهري، 2004، ينظر: 80)، (دايك، 2001، ينظر: 136)؛ ولذا يطلق عليها بعضهم تسمية المبهّمات في مباحث الدرس التداولي (مانغونو، 2008، ينظر: 123)، (باديس، 2009، ينظر: 83)، (عمران، 2012، ينظر: 22 - 23).

ويقرر لفنسون أنّ من فوائد الإشاريّات أنّها: «تذكيرٌ دائم للباحثين النظريين في علم اللغة بأنّ اللغات الطبيعية وُضعت أساساً للتواصل المباشر بين الناس وجهاً

لوجه، وتظهر أهميتها البالغة حين يغيب عنا ما تشير إليه؛ فيسود الغموض ويستغلق الفهم» (نحلة، 2002: 16 - 17).

ويرى جاكسون أن الإشارات تتميز بأنها ذات طابع كوني، فهي حاضرة في جميع لغات العالم، وهي في الوقت ذاته تحتل مكانة متميزة بين العناصر المؤثرة في تحقيق فاعلية التواصل، وهي فاعلية مرتبطة في الإحالة إلى موضوعات ذات مرجعيات معلومة بالنسبة لأطراف التواصل، والمرجعية كما هو معلوم تمثل عصب الخطاب والضامن لحسن تبليغه (ختام، 2016، ينظر: 77 - 78).

لأجل كل هذا فقد «تضافرت الجهود اللسانية الرامية لتعميق الفهم بالقضايا التداولية التي يثيرها مبحث الإشارات، علماً أن البداية الأولى للتداولية اللسانية ارتبطت بهذا المبحث، فقد أشار شارل مورس إلى أن البعد الثالث في دراسة السيموزيس يبحث العلاقة بين العلامات ومؤوليتها، وقد اتضح له في تلك الأثناء أن مجال التداولية لا يعدو العناية بضمائر الكلام، وظروف الزمان والمكان، ومختلف التعبيرات التي تستقي مرجعيتها من مقامات التواصل، وإذا كانت دراسة مورس لم تتوسع في تحليل هذه المباحث، إلا أنها حازت قصب السبق من جهة، ومهدت الطريق للدراسات اللسانية اللاحقة التي اهتمت بقضايا التلفظ والملفوظ من جهة أخرى» (ختام، 2016: 76). والإشارات عند أغلب الباحثين ثلاثة أنواع، هي: الإشارات الشخصية، والإشارات الزمانية والإشارات المكانية، ومنهم من أضاف الإشارات الاجتماعية والخطابية (هوانغ، 2020، ينظر: 217 - 218)، (سيرفوني، 1998، ينظر: 27)، (شارودو، ومنغنو، 2008، ينظر: 156).

الإشارات الشخصية:

وتتمثل بالعناصر الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وهي مرجعيات

تقع داخل الملفوظ وتحيل إلى السياق الخارجي، فلفظ (أنا) لا يسعه إلا التذليل على الشخص الذي تلفظ به، ولفظ (أنت) لا يشير إلا إلى الشخص الذي خاطبه المتكلم (سيرفوني، 1998، ينظر: 27)، ونحو ذلك، و«ممارسة التلفظ هي التي تدلُّ على المرسل في بنية الخطاب العميقة، مما يجعل حضور (الأنا) يرد في كل خطاب؛ ولهذا فالمرسل لا يضمنها خطابه شكلاً في كل لحظة، لأنَّه يعول على وجودها، بالقوة، في كفاءة المرسل إليه، وهذا ما يساعده على استحضارها لتأويل الخطاب تأويلاً مناسباً... فلو تلفظ المرسل بالخطاب التالي مُخبراً: (نزل المطر) فإنَّ قوله يتضمن بُعداً إشارياً هو: (أنا أقول: نزل المطر)، وما يدلُّ على حضور الأداة الإشارية (أنا) في ذهن المرسل إليه هو إحالته، لفظاً، على المرسل، عندما ينقل هذا الخبر إلى غيره من الناس، وشكَّ أحدٌ في صحته، بقوله: (هو قال: نزل المطر)، أي أنَّه أحال القول على المرسل الأصل باستعماله أداة إشارية تتناسب مع المحال عليه إفراداً وتذكيراً وغيباً» (الشهري، 2002، 82 - 83). وتوسعت تصنيفات الإشارات الشخصية وتحديدًا فيما يتعلق بالمتكلم والمخاطب، فضمَّت إشارات المكانة الاجتماعية، فقد تستوجب المكانة الاجتماعية العليا لشخص ما استعمال الضمير بصيغة الجمع، وذلك من باب التبجيل والتعظيم، وتسمى التعابير التي من هذا النوع بالمبجلات (يول، 2010، 29)، في حين أدرج بعضهم النداء ضمن عناصر الإشارات الشخصية (هاونغ، 2020، ينظر: 477، 672)، (باديس، 2009، ينظر: 247 - 272)؛ ففي الغالب لا تتسنى معرفة طرفي الخطاب في النداء إلا بالرجوع إلى السياق الذي حدث فيه الخطاب.

الإشارات الشخصية في مَجْمَع البَيان في تفسیر القرآن:

من المفاهيم الراسخة أنَّ مَهْمَةَ الْمُفَسِّر تتمثل في الكشف عن مقاصد النصِّ القرآنيِّ من خلال جملة من الإجراءات المعرفية والعلمية؛ ولذا اشترطَ بالمفسِّر أن

یتصف بكفاءة فائقة وشمولیة بكل ما یتصل بالنص القرآنی من داخله أو خارجه، وأعني بخارج النص أسباب النزول والسیاقات الحالية وكل ما من شأنه أن یسهم فی اجتلاء المعنی الخفی للنص المكتوب. ولا شك أن من أبرز الأمور التي تمثّل عائقاً فی فهم النص بشكل متكرر هي مسألة تحديد المرجع الذي تحیل إليه بعض الألفاظ الإشاریة، ولا سیما مسألة عود الضمیر إلى مرجع داخل النص أو خارجه؛ ولذا فإن العلماء یرون أن من أهم القواعد التي ینبغي علی المفسر اتقانها هي قاعدة مرجع الضمیر، ویذكر فی سیاق التأكيد علی أهمية تلك القاعدة: أن ابن الأنباري ألف كتاباً فی مجلدين عن الضمائر فی القرآن الکریم (الزركشي، 2006، ينظر: 933)، (السيوطي، 2003، ينظر: 399)، ومن هنا نجد أن الطبرسي أولى مسألة العناصر الإشاریة عناية كبيرة، وتركز اهتمامه علی تفسير كل الإلفاظ التي تشير إلى مرجعيات یصعب تحديدها، إذ لا شك فی أن عدم تعین مرجع أي ملفوظ يؤدي إلى عرقلة فهم النص بأكمله.

من ذلك تعرّضه لتشخيص مرجعية الاسم الموصول «الذين» فی قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ {المائدة ٥٥}، إذ إن عائدة الاسم الموصول فی قوله (وَالَّذِينَ ءَامَنُوا) لا يمكن تعيينها اعتماداً علی السیاق اللفظي فحسب، بل العكس فإن القرائن تُحیلنا مُلزمين إلى خارج النص؛ لأن الآية استُهلّت بأداة الحصر (إنما) والتي أفادت تخصيص الولاية وحصرها ههنا، وهذا لا ینسجم مع لفظ (الذين) إذا حُمل علی دلالة الظاهرة وهي العود علی الجمع، وقد أدرك الشيخ أمين الدين الطبرسي أن حمل لفظ (الذين) علی دلالة الوضعية سينتج عنه عجز فی تحديد الولي الذي تجب طاعته بعد الله ورسوله؛ لذلك تدرّج الطبرسي فی حلّ المسألة بغية الوصول إلى تحديد مرجعية الاسم الموصول، فانطلق أولاً من داخل النص، فقال: «تقتضي التخصيص ونفي

الحكم عمّن عدا المذكور، كما يقولون: إنّما الفصاحة للجاهليّة، يعنون نفي الفصاحة عن غيرهم، وإذا تقرر هذا لم يجز حمل لفظة «الوليّ» على المولاة في الدين والمحبة؛ لأنّه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون آخر، والمؤمنون كلّهم مشتركون في هذا المعنى، كما قال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ {التوبة: 71} وإذا لم يجز حمله على ذلك، لم يبق إلا الوجه الآخر، وهو التحقق بالأمر، وما يقتضي فرض الطاعة على الجمهور؛ لأنّه لا محتمل للفظه إلا الوجهان، فإذا بطل أحدهما ثبت الآخر» (الطبرسي، 2005: 298 / 3)، فهو هنا كشف أنّ حمل الكلام على الظاهر سيسفر عنه تعارض في الدلالات كما أشرنا قبل قليل، وهو بذلك يرفض الآراء التي تحمل لفظة (الذين) على الجمع؛ لأنّها تتعارض مع إفادة (إنّما) لمعنى الحصر، ويرفض أيضاً تعيين دلالة «الوليّ» بأنّها المولاة بالدين والمحبة، حتى وإن كانت هذه إحدى دلالاتها فهي من المشترك اللفظي كما هو معلوم، أي أنّها معجمياً تحمل دلالات متعددة والسياق هو الذي يرشّح دلالة دون سواها، والسياق ههنا يفرض حملها على معنى (الوليّ بالأمر) الذي تجب طاعته، ويكرر الطبرسيّ رفضه حمل كلمة (الذين) على الدلالة الجمعيّة مرة أخرى فيقول: «وليس لأحد أن يقول إن لفظ (الذين آمنوا) لفظ جمع، فلا يجوز أن يتوجه إليه على الانفراد، وذلك أنّ أهل اللغة قد يعبرون بلفظ الجمع عن الواحد على سبيل التفخيم والتعظيم، وذلك أشهر في كلامهم من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه» (الطبرسي، 2005: 298 / 3)، وبذلك يحكم الشيخ أمين الإسلام الطبرسيّ أنّ إشاريّة الاسم الموصول «الذين» لا تحيل إلى الجمع؛ لذا وجب البحث عن مرجعيّتها الإشاريّة خارج النصّ، ومن الثابت أنّ أسباب النزول هي الكاشف الأبرز عن السياقات الحالية للنص القرآني؛ ولذلك توافقت كتب علوم القرآن على أنّ من أهم صفات المفسّر أن يكون عارفاً بأسباب النزول محيطاً بها، وقد أورد الطبرسيّ طرقاً شتّى للرواية التي نصّت على أنّ المقصود بـ (الذين) هو الإمام

عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ثمّ قال بعد ذلك: «والذي يدلُّ على أنَّ المعني بـ (الذين آمنوا) هو علي: الرواية الواردة من طريق العامة والخاصة بنزول الآية فيه، لمَّا تصدق بخاتمه في حال الركوع، وقد تقدم ذكرها، وأيضاً فإنَّ كلَّ من قال إنَّ المراد بلفظة (وليّ) ما يرجع إلى فرض الطاعة والإمامة، ذهب إلى أنَّه هو المقصود بالآية، والمتفرّد بمعناها» (الطبرسي، 2005: 3/ 298). تبين لنا مما سبق أنَّ لفظة (الذين) في هذه الآية مثلت عنصراً إشارياً مُبهماً لم يتحدد معناه داخل النص الملفوظ، ولتعيين مرجعيته الإشاريّة لجأ المُفسّر إلى سلسلة من الاستدلالات للكشف عن المُشار إليه في هذا الملفوظ المبهّم بذاته، فانطلق من داخل الخطاب ليتفحص كلَّ الدلالات المُحتملة لمرجعيّة هذه اللفظة، ولمَّا تبين له أنَّ السياق اللفظي لا يسعفه في الكشف عن مرجعيّتها لجأ إلى السياقات الحاليّة المتمثلة بأسباب النزول، ليطمئن إلى رواية متواترة عيّنت المرجع الذي يحيل إليه العنصر الإشاريّ (الذين)، وهو الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).

ومن الضمائر التي تحيل إلى مرجع خارج السياق اللفظي الضمير (هي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنُقِهِمْ أَغْلَالاً فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ {يس: 8}، ذهب جمعُ من المفسرين إلى أنَّ الضمير (هي) يعود على الأغلال، ومنهم الزمخشريّ حين قال: «فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾؟ قلتُ معناه: فالأغلال واصله إلى الأذقان ملزوزة إليها وذلك أنَّ طوق الغلّ الذي في عنق المغلول يكون ملتقى طرفيه تحت الذقن حلقة فيها رأس العمود نادراً من الحلقة إلى الذقن» (الكشاف، 2009: 890)، وقال أبو حيّان: «والظاهرُ عَوْدُ الضَّمِيرِ فِي فَهِيَ إِلَى الْأَغْلَالِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَذْكُورَةُ وَالْمُحَدَّثُ عَنْهَا» (أبو حيّان، 1993: 7/ 311)، (الحلبي، ينظر: 9/ 247)، لكنَّ الشيخ أمين الدين الطبرسيّ يرى أنَّ مرجع الضمير لم يُذكر في الآية، والضمير يحيل إلى مرجع خارج النصّ، فيقول في معنى (فهي إلى الأذقان): «يعني أيديهم،

كُنِيَ⁽¹⁾ عنها، وإن لم يذكرها، لأن الأعناق والأغلال تدلان عليها، وذلك أن الغُلَّ
 إنما يجمع اليد إلى الذقن والعنق، ولا يجمع الغُلَّ العنق إلى الذقن (الطبرسي، 2005:
 8/ 298)، فهو هنا خالف الرأي المشهور بين النحويين والمفسرين الذي ينصُّ على
 أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور وأنه لا يمكن صرف مرجعية الضمير خارج
 السياق اللفظي ما لم توجد قرينة تبيح ذلك، وذهب إلى أن الضمير هي يشير إلى
 الأيدي، وليس إلى الأغلال، مرتكزاً برأيه هذا على سياق الحال، فالواقع يؤكد أن
 الأغلال تجمع اليد إلى العنق، قال ابن منظور: «والغُلَّ: جامعة توضع في العنق أو
 اليد، والجمع أغلال لا يكسر على غير ذلك، ويقال: في رقبته غُلٌّ من حديد، وقد
 غُلَّ بالغُلِّ الجامعة يُغَلَّل بها، فهو مَغْلُول» (ابن منظور، 1405هـ، (غلل): 11/ 405)،
 ومن هنا قرَّر الطبرسي أن الضمير يشير إلى الأيدي وليس الأغلال، فالأغلال إنما
 وجدت لتجمع الأيدي إلى الأعناق أو الأذقان، بل إن الحكم بعود الضمير على
 الأغلال يخالف العقل والواقع؛ لأن المعنى - والحالة هذه - سيدلُّ على أن الغُلَّ
 يجمع العنق إلى الذقن وليس الأمر كذلك كما اتضح. إذن فالضمير (هي) في هذه
 الآية مثل عنصرٍ إشارياً عند الطبرسي؛ لأن مرجعيته لم تتعين وتتضح داخل النص،
 بل أحالت إلى مرجع خارج السياق اللفظي.

ومن العناصر الإشارية المبهمه التي ناقشها الطبرسي هو الضمير (الهاء) في
 قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ {البقرة: 31} فمرجعية الضمير هنا لا يمكن
 تعيينها بالركون إلى السياق اللفظي فقط، بل يتوجب على المتلقي البحث عن مرجعية
 ذلك الضمير في الواقع الخارجي؛ لذا توسَّل الطبرسي بالموروث الروائي للصحابة
 والتابعين الكرام، لما تمثله آراؤهم من حُجَّة بالغة يلجأ إليها العلماء عادةً لتدعيم

(1) كُنِيَ أي: استعمل الضمير، والضمير في اصطلاح الكوفيين يسمى المكنى والكناية، (ضعيف، ينظر: 166).

آرائهم، يقول الطبرسي: «روي عن ابن عباس أنه قال: عرض الخلق، وعن مجاهد قال: عرض أصحاب الأسماء» (الطبرسي، 2005: 1/ 102). فالضمير عندهما يعود على المسميات دون الأسماء، يقول الطبرسي معلقاً على ذلك: ((وعلى هذا فيكون معناه: ثم عرض المسميات على الملائكة، وفيهم من يعقل، وفيهم من لا يعقل، فقال: عرضهم غلب العقلاء، فأجرى على الجميع كناية من يعقل، كقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ {النور: 45} أجرى عليهم كناية من يعقل» (الطبرسي، 2005: 1/ 102)، ولا يكتفي الطبرسي بهذا المذهب، بل يسلك سبيلاً آخر للكشف عن مرجعية ثانية لهذا الضمير، فيقول: «وفي قراءة أبي: (ثم عرضها) وفي قراءة ابن مسعود: (ثم عرضهن) وعلى هاتين القراءتين يصلح أن يكون عبارة عن الأسماء دون المسميات» (الطبرسي، 2005: 1/ 102)، فقد ارتكن هنا إلى القراءات القرآنية التي طالما لجأ إليها المفسرون في توجيه مقاصد كثير من النصوص القرآنية، وبالاكتفاء على القراءتين المذكورتين قرّر الطبرسي أن الضمير لا يشير إلى المسميات بل إلى الأسماء، وهو استنتاج يقع على النقيض من رأي ابن عباس ومجاهد، وأرى أن كلا الرأيين - مع اختلافهما - يتسمان بالصحة والمقبولية؛ إذ استند في كل رأي منهما على مقدمة سليمة أفضت إلى نتيجة صحيحة يقبلها العقل، ولا يعد ذلك تناقضاً أو تعارضاً، بل هو من أركان بلاغة الكلام، إذ تدل الألفاظ اليسيرة على المعاني الكثيرة.

ومن الآيات التي يتوقف فهمها على معرفة مرجع العنصر الإشاري هو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأَهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ {الأعراف: 13}، فالسياق اللفظي لا يسعنا في معرفة المرجع الذي يشير إليه الضمير في قوله: (منها) وسيفضي - بالضرورة - إلى الجهل أيضاً بمرجعية الضمير في قوله: (فيها)، وفي الإجمال سيكون المتلقي جاهلاً بالمكان الذي طرد منه إبليس بقوله تعالى: (أخرج)،

فمن أيّ مكان أو منزلة يخرج؟ وللإجابة عن ذلك يسوقُ الشيخُ الطبرسيُّ طائفة من التأويلات الراجحة فيقول: «قال الله سبحانه لإبليس (فاهبط) أي: انزل وانحدر (منها) أي: من السماء عن الحسن. وقيل: من الجنة. وقيل: معناه انزل عما أنت عليه من الدرجة الرفيعة والمنزلة الشريفة، التي هي درجة متبعي أمر الله سبحانه وحافظي حدوده، إلى الدرجة الدنية التي هي درجة العاصين المضيعين أمر الله فما يكون لك أن تتكبر عن أمر الله (فيها) أي: في الجنة أو في السماء، فإنّها ليست بموضع المتكبرين وإنّما موضعهم النار كما قال: ﴿الَّذِينَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ {الزمر: 60} (فاخرج) من المكان الذي أنت فيه، أو المنزلة التي أنت عليها» (الطبرسي، 2005: 4/ 169). لا يخفى أنّ الطبرسيّ كان مدركاً لمواطن الإبهام في الآية المباركة، فتصدى لكشف ذلك الإبهام وبيانه، وتلك هي مهمة المفسّر البارِع، فقد أجادَ في إيراد ثلاثة أقوال في تعيين مرجعية الضمير في قوله: (منها)، فهي: إمّا الجنة أو السماء أو المنزلة الرفيعة، وجميعها مُسوَّغة بلحاظ سياق الحال الذي رسمه القرآن بمجمل آياته، فالنظر إلى القرآن على أنّه نصٌّ مترابط من أوله إلى آخره يخلقُ سياقاً حال يلجأ إلى المفسرون في توجيه ما استغلق عليهم فهمه من آيات القرآن الحكيم، وبعد أن حدد الاحتمالات الممكنة في مرجعية العنصر الإشاريّ في قوله: (منها)، أطلق الحكم ذاته على الضمير في قوله: (فيها)، وفي ضوء ذلك كشفَ عن المكان الذي طُرِدَ منه إبليس والمنزلة التي سيكون عليها بعد ذلك، وما كانت تلك المعاني لتنجلي لو لم تتعين مرجعية العنصر الإشاريّ في قوله: منها.

ومن الضمائر التي لا تُشيرُ إلى أيّ مرجع في السياق اللفظي، هو الضمير (الهاء) في قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ {الحاقة: 27}، إذ يرى الطبرسي أنّ الضمير في هذه الآية لا يعودُ على ملفوظ سابق أو لاحق، ويرى أنّه يحيلنا إلى خارج النص، فيقول: «والهاء في (ليتها) كناية عن الحال التي هم فيها، وقيل: هي كناية عن الموتة الأولى،

والقاضية: القاطعة للحياة، أي ليت الموتة الأولى التي متنا لم نحْيَ بعدها، عن الفراء: يتمنى دوام الموت وأنه لم يبعث للحساب، وقال قتادة: تمنى يومئذ الموت ولم يكن في الدنيا شيء عنده أكره من الموت» (الطبرسي، 2005: 84/10)، في كلام الطبرسي هذا تتجلى بوضوح القيمة الخطابية للعناصر الإشارية، فهي علامات تحيل من داخل النص إلى مرجعيات في العالم الخارجي، فالإشارة كما عرفتها آن ريبول بأنها: «فعل الإشارة بواسطة تعبير إحاليّ لشيء معين في العالم» (بعزيز، 2015، 125). والضمير في الآية لم يشر إلى ملفوظ داخل النص؛ ولذلك حاول الطبرسيّ تعيين مرجعيته في العالم المشهود، وقدّر أنّه يشير إلى أحد أمرين: فهو إمّا إشارة إلى الحال التي هم عليها يوم الحساب، وتلك الحال رسمت صورتها الآيات السابقة وهي حال الندم والأسى التي يعيشها من أوتي كتابه بشماله. وإمّا يشير إلى الموتة الأولى، فمن أوتي كتابه بشماله يفضل أن يكون في حالة موت دائم على أن يُبعث فيحاسب، والطبرسيّ على ما يبدو يميل إلى هذا الرأي، حيث عضّده بمذهب الفراء وكتادة، فضلاً عن أن هذا الرأي يؤيده ما ورد في الآيتين السابقتين، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهِ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهِ يَا لَيْتَنِي كَانَتِ الْقَاضِيَةُ﴾ {الحاقة: 25 - 27}، فالذي أوتي كتابه بشماله في حالة تمنٍ متكرر بأنّه: لم يقف في موقف الحساب ولم يؤت كتابه، وذلك يقتضي تمنى عدم الإحياء للحساب أصلاً.

ومن الآيات التي ناقش فيها الطبرسيّ مسألة مرجعية الضمير قوله تعالى: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْخِيَادُ فَقَالَ إِنِّي أُحِبُّنْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ {ص: 31 - 32}، إن الاعتماد على السياق اللفظي لا يسعفنا في تحديد مرجعية الضمير المستتر في قوله: (توارت)؛ لذلك لجأ الطبرسيّ إلى سياق الحال للبحث عن مبتغاه في تعيين مرجعية ذلك الضمير فقال: «حتى توارت بالحجاب،

أي: غربت الشمس، عن ابن مسعود، وجماعة من المفسرين. وجاز وإن لم يجر للشمس ذكر... وقيل: الضمير للخيّل يعني حتى توارت الخيل بالحجاب، بمعنى أنّها شغلت فكره إلى تلك الحال، وهي غيوبتها عن بصره، وذلك بأنّه أمر بإجراء الخيل، فأجريت حتى غابت عن بصره» (الطبرسي، 2005: 8 / 273)، لتعين مرجعية الضمير في قوله (توارت) يذكر الطبرسيّ رأيين، الرأي الأول: ينصّ على أنّ الضمير يشير إلى الشمس، وإن لم تُذكر في السياق اللفظي، ولعلّه استند في مذهبه هذا إلى قرينة لفظيّة وردت في الآية السابقة وهي لفظة: (العشيّ) فهي ملازمة لغروب الشمس وتواريتها، وإن لم يصرّح الطبرسيّ بذلك فقد صرح به غيره من المفسرين، ومنهم الزمخشريّ حين قال: «والذي دلّ على أنّ الضمير للشمس مرور ذكر العشيّ» (الزمخشري، 2009: 925). والرأي الثاني في عود الضمير في قوله (توارت) يفترض أنّه يشير إلى الخيل، بقرينة ورود وصفها في الآية السابقة: (الصافنات الجياد)، فهي المذكورة في السياق اللفظي، وهذا ما سوّغ إعادة الضمير عليها.

ومن الجدير بالاهتمام التمعّن في عبارة الطبرسيّ السابقة: (وجاز وإن لم يجر للشمس ذكر)، فهذه العبارة تكررت كثيراً في تفسير مجمع البيان، حتى أنّه ليصعب حصرها في هذا البحث (الطبرسي، 2005، ينظر: 6 / 316، و 8 / 198، و 9 / 258، وغيرها)، وهذا يوضّح مدى اعتقاد الطبرسيّ بأنّ مرجع الضمير ليس بالضرورة أن يعود على أقرب مذكور، كما توافق النحويون على ذلك، فهو إذ يقف إزاء نصّ إبداعيّ يحتل مرتبة الإعجاز البيانيّ، لا يمكن أن يتقيّد بالدلالات المباشرة للألفاظ والعبارات، لا سيما مسألة مرجع الضمير، بل لابدّ من توسيع دائرة التأويلات المحتملة لمرجعيات تلك الإشاريّات المبهمة في ذاتها، بل المبهمة - غالباً - حتى بلحاظ سياقها اللفظيّ.

الخاتمة:

قصدت هذه الدراسة الكشف عن الآليات التي اعتمدها الطبرسي في مجمعه لتعيين مرجعيات العناصر الإشارية الشخصية في القرآن الكريم، وخرجت بطائفة من النتائج، كان أبرزها:

1 - إن النص القرآني كثيراً ما يُغفل مرجعية العنصر الإشاري في سياقه اللفظي، ليحيل المتلقي إلى سياق الحال؛ مما سيعزز البعد الواقعي للقرآن الكريم بوصفه نصاً حياً مؤثراً ترتبط مقاصده بحياة الناس بشكل وثيق، فضلاً عن القيمة البيانية لإخفاء مرجعيات العناصر الإشارية، إذ سيعمد المتلقي - لاسيما المفسر - إلى إعمال ذهنه للوصول إلى تلك المرجعيات.

2 - يعتقد الطبرسي أن العناصر الإشارية من الممكن أن تحيل مباشرة إلى خارج النص، فلا يشترط أن تستند إلى قرينة لفظية تُعين على تحديد مرجعيتها؛ ولذلك شاع عنده تفسير الضمير بمرجع خارجي، ثم يتبعه بعبارة: (وإن لم يجز له ذكر).

3 - اعتمد الطبرسي على كفاءته المعرفية الواسعة في علوم القرآن والحديث واللغة وغيرها، ووظفها ببراعة في تعيين مرجعيات العناصر الإشارية، ونتج عن ذلك أنه في الغالب لا يفسر العنصر الإشاري بمرجع واحد، بل رأيناه يقترح أكثر من مرجع محتمل له، معتمداً في كل مرة على دليل مختلف، وذلك بطبيعة الحال من معالم بلاغة القرآن الحكيم، إذ يورد المعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن منظور، العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقيّ المصريّ، لسان العرب، نشر أدب الخوزة، قم، إيران، 1405هـ.
- أبو حيان، الأندلسي. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ (745هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.
- أرمينكو، فرانسواز. المقاربة التداولية، ترجمة د. سعيد علوش، مركز الانماء القومي، الرباط المغرب، 1987م.
- الأصبهانيّ، محمد باقر الموسويّ الخوانساريّ (1895م)، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات:، المطبعة الحيدريّة، طهران، إيران، 1390هـ.
- باديس، نرجس. المشيرات المقاميّة في اللغة العربيّة، مركز النشر الجامعي، 2009م.
- بعزیز، سلاف. التّأصيل النظري لمصطلح «المرجعيّة» في التراث العربيّ والدراسات الغربية الحديثة (بحث)،، مجلة علوم اللغة العربيّة وآدابها، تصدر عن جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كليّة الآداب واللغات، الجزائر، العدد 8، 2015م.
- الحلبيّ، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين (756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ختّام، جواد. التداولية أصولها واتجاهاتها، ط1، كنوز المعرفة، عمان، 2016م.
- دايك، فان. علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط1، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، 2001م.
- الزركشيّ، بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الديماطيّ، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزميّ (538هـ)، تفسير الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،، علّق عليه خليل مأمون شيخا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2009م.
- الزّناد، الأزهر. نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، ط1، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، لبنان، 1993م.

- سیرفونی، جان. المفوظیة، ترجمة الدكتور قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق، 1998م.
- السيوطي، جلال الدين (911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008م.
- شارودو، ومنغنو، باتريك - دومينيك معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحماي صمود، منشورات دار سيناترا، تونس، 2008م.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر. استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004م.
- الطبرسي، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط1، دار العلوم، بيروت، لبنان، 2005م.
- ضيف، د. شوقي. المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة.
- علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007م.
- عمران، قدور. البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل: ط1، عالم الكتب الحديث، اربد، الاردن، 2012م.
- مانغونو، دومينيك. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2008م.
- نحلة، د. محمود أحمد. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
- نسب، محمد علي أسدي. المناهج التفسيرية عند الشيعة والسنة، ط1، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، طهران، 2010م.
- هوانغ، يان. معجم أكسفورد للتداولية، ترجمة: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2020م.
- يول، جورج. التداولية: جورج يول، تر: د. قصي العتايي، ط1، دار العلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2010م.